



وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

الجامعة التقنية الوسطى

الكلية التقنية الإدارية - بغداد

وقائع المؤتمر العلمي التخصصي الرابع

للكلية التقنية الإدارية - بغداد

للمدة من

2018 / 11/ 29 -28

تحت شعار

الإبداع الإداري لتحقيق الرؤية المستقبلية

لمنظمات الأعمال

المجلد الثاني / رقم الإيداع (642)

البحوث المنشورة محكمة

الفهرست المجلد الثاني

المحور المحاسبي			
604-626	الباحث عمار فوزي عبد الله	تأثير البيئة التقنية على جودة المعلومات المحاسبية / دراسة استطلاعية لأراء عينة من منتسبي الشركة العامة للسمنت العراقية	63
627-644	أ.م.د. يوسف دولاب يوسف م.م. قيس مكي خلف	الممارسات الابداعية للمحاسبين وتأثيرها على التمثيل الصادق للقوائم المالية	64
645-664	م.د. حسن جودة شيحان	مدى استخدام الاجراءات التحليلية في مراحل التدقيق بالاعتماد على معيار التدقيق الدولي رقم 520	65
665-676	م.عظيم نعيم باجي م.ناصر محسن جبر م.م. زينب هادي مهدي	تطبيق نظام بطاقة الاداء المتوازن في الشركات الصناعية العاملة في العراق /دراسة تطبيقية	66
677-697	د.سعدون عباس محمد م.نبراس محمد عباس	العلاقة بين المسؤولية الاجتماعية للشركات والاداء المالي في المصارف الاسلامية / دراسة تحليلية في عدد من المصارف الاسلامية العراقية الخاصة	67
698-719	م.د. محمد علي محمد أ.م.د. سلمى منصور سعد	استعمال تقنية التكلفة على أساس المواصفات كأداء لدعم الميزة السعرية / بحث تطبيقي في الشركة العامة للصناعات الكهربائية	68
720-753	أ.م.د. ضياء عبد الحسين القاموسي السيد علي محمد عباس	دور خاصية التوقيت الملائم في الحد من لامتائل المعلومات المحاسبية/دراسة تطبيقية لعينة من الشركات المساهمة المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية	69
754-767	أ.م.عروبة معين عايش	الفساد الاداري والمالي وأثارة السلبية على حجم الايرادات الضريبية في العراق وسبل معالجته	70
768-785	أ.م.د. سهاد صبيح فرج	تقويم المدقق لخطر التعاقد اساس مخاطر اعمال التدقيق/دراسة ميدانية في مصرف عراقي خاص	71
786-799	أ.م.د. فداء عدنان عبيد أ.م.د. وراق خالد عبد الجبار	دور المراقب الحسابات في تعزيز الثقة بالإفصاح الالكتروني	72

تقويم المدقق لخطر التعاقد أساس لتقدير مخاطر أعمال التدقيق دراسة ميدانية في مصرف عراقي خاص

أ. م. د. سهاد صبيح الصفار

الكلية التقنية الإدارية

المستخلص

يُركّز البحث على دراسة وتحليل خطر التعاقد من وجهة نظر المدقق الخارجي، وقد بُنيَ البحث على فرضية مفادها، "تؤثر أنشطة الوحدة الاقتصادية محل التدقيق في خطر التعاقد، وبما ينعكس على مخاطر أعمال المدقق الخارجي".

وعملت الباحثة على إعداد الجانب التطبيقي من الدراسة في أحد المصارف العراقية الخاصة (مصرف الخليج)، من خلال تحليل مؤشرات خطر التعاقد اعتماداً على معلومات جُمعت عن أنشطة المصرف عيّنة البحث والإجراءات والتعليمات المصرفية، توصل البحث إلى مجموعة من الاستنتاجات أهمها: (1) توجد اعتبارات مهمة حول ضرورة الأخذ في الحسبان مصالح المستخدمين الخارجيين المعتمدين على القوائم المالية مصدراً للمعلومات، نظراً لأهمية دور المدقق الخارجي في حماية تلك المصالح باعتباره جهة محايدة مؤهلة لإصدار أحكام مهنية بشأن تلك القوائم، مما يستدعي بالنتيجة توافر حماية للمدقق من مخاطر إتهامه بالتقصير من قبل المستخدمين كنتيجة للفجوة بين ما هو متوقع من أداء تدقيقي وبين الأداء المهني الفعلي. (2) ترتبط عملية تقدير مخاطر أعمال التدقيق بخبرة المدقق الشخصية، فضلاً عن نزعة الشك المهني لديه والتي تسهم في توجيه رأيه وتكوين تصوراتهِ الخاصة عن عملية التدقيق. (3) يوافر المستوى المرتفع لمخاطر التعاقد حماية للمدقق ضد المساءلة المهنية، باعتباره قد بذل العناية المهنية المطلوبة والتزم بمعايير الأداء المهني.

ABSTRACT

The research focuses on the study and analysis of the risk of engagement from the point of view of the external auditor. The research is based on the hypothesis contends that "the activities of the economic entity affect the risk of engagement and reflect on the risks of the work of the external auditor".

The researcher worked on preparing the practical side of the study in one of the private Iraqi banks (Gulf Bank), through analyzing the indicators of the risk of engagement based on information collected about the activities of the bank sample research and procedures and banking instructions, the

research reached a number of conclusions, the most important of which: (1) The importance of the role of the external auditor in protecting those interests as a neutral party qualified to issue professional judgments on such lists, which would require the availability of. Protecting the auditor against the risk of being accused of default by users as a result of the gap between what is expected from a performance audit and actual professional performance. (2) The process of assessing the risks of the audit is related to the auditor's personal experience, as well as to his professional suspicion, which contributes to his opinion and the formation of his own perceptions of the audit. (3) The high level of engagement risk is available to protect the auditor against professional accountability, as he has made the necessary professional care and complies with professional performance standards.

المقدمة

فرضت تغييرات محلية ودولية على بيئة الأعمال المعاصرة اعتماد اساليب حديثة تمكنها من مواجهة هذه التغيرات والتعامل معها لغرض إستدامة البقاء والنمو، وتواجه مكاتب التدقيق الخارجي ضغوطاً بسبب ازدياد المنافسة ما بين الوحدات الاقتصادية مما يؤثر في رأي المدقق حول عدالة القوائم المالية، مما ينعكس على المخاطر التي يمكن أن يتعرض لها المدقق. إذ لا تضمن عملية التدقيق الخارجي بشكل مطلق خلو القوائم المالية من أية تحريفات مادية غير مكتشفة، مما يعني مواجهة المدقق خطر ضعف أو فشل في تحقيق الأهداف المتوخاة، وهو ما يُعرف بخطر التعاقد. ومن الضرورة بمكان دراسة هذا النوع من مخاطر الأعمال التدقيقية، فضلاً عن تقدير مستوياته وأخذها في الحسبان عند تخطيط وتنفيذ العملية التدقيقية وتقليص آثارها على الرأي الفني المحايد للمدقق، وبما يجنب التعرض للمساءلة المهنية والقانونية المحتملة عن الفشل بتقديم رأي صحيح ومناسب. يتضمن البحث منهجية إعدادهِ ومُدخلاً نظرياً حول مفهوم خطر التعاقد، فضلاً عن مدخل نظري حول مخاطر إعمال التدقيق. وتم تعزيز هذا العرض بتقدير خطر تعاقد تدقيق مصرف خاص هو مصرف الخليج التجاري. يلي ذلك عرض لإستنتاجات وتوصيات البحث.

1. منهجية البحث

يعرض هذا القسم من منهجية إعدادهِ وعلى النحو الآتي:

1-1: مشكلة البحث

يواجه المدقق عوامل ومتغيرات عديدة مرتبطة بالوحدة الاقتصادية محل التدقيق، تؤثر في قبول أو رفض مهمة التدقيق. إذ تتسبب هذه العوامل والمتغيرات في إضعاف قدرات المدقق على الارتقاء بمستوى الأنشطة التي يقدمها، فضلاً عن الإضرار بسمعته، ليصل الأمر إلى حد مقاضاته.

تكمن مشكلة البحث في إثارة التساؤل الآتي:

"هل يتأثر تقدير خطر التعاقد بمخاطر أعمال التدقيق؟ وما هو إنعكاس ذلك على قرار قبول أو رفض تدقيق الوحدة الاقتصادية؟".

1-2: أهمية البحث

تنبع أهمية البحث من تسليطه الضوء على تحديد مفهوم خطر التعاقد، فضلاً عن إقتراحه منهجاً يسهم في تقديره، وبما يساعد في تقدير مخاطر أعمال التدقيق.

1-3: أهداف البحث

يسعى البحث إلى تحقيق الأهداف أهمها:

1. عرض أسس تقييم المدقق الخارجي لخطر التعاقد، وتأثيرات ذلك الخطر في قرار قبول أو رفض التكليف بمهمة التدقيق.
2. عرض مفهوم مخاطر أعمال التدقيق وعلاقته مع خطر التعاقد.
3. اقتراح منهج لتقدير مخاطر أعمال التدقيق.

1-4 فرضية البحث

يستند البحث إلى فرضية مفادها:

"تؤثر أنشطة الوحدة الاقتصادية محل التدقيق في خطر التعاقد، وبما ينعكس على مخاطر أعمال المدقق الخارجي".

2. مدخل نظري حول مفهوم خطر التعاقد

1-2: نظرة تعريفية عن المفهوم العام للمخاطر

تنشأ المخاطر عند وجود احتمال لأكثر من نتيجة وعدم معرفة المحصلة النهائية (Jorion & Khoury: 1996: 2). أو وجود احتمالية لتعرض وحدة إقتصادية الى خسائر غير متوقعة (رمضان: 1998: 65). ويرى معهد المدققين الداخليين الأمريكي أنها احتمال حدوث ظروف يمكن أن تؤثر في تحقيق أهداف وحدة إقتصادية ما وقابلة للقياس بدلالة التأثير والاحتمال (Pickett: 129: 2003).

ويمكن القول أن المخاطر من وجهة نظر المدقق الخارجي تمثل مصطلحاً يعبر عن حالة عدم تأكد حول أحداث أو نتائج ذات أثر مادي على أهداف مكتب التدقيق، أي احتمال حصول خسارة مباشرة من خلال تكبد خسائر في نتائج أعمال المدقق، أو غير مباشر من خلال وجود قيود تحد من قدرة مكتب التدقيق على الاستمرار المستدام وإستغلال فرص متاحة في بيئة أعمال التدقيق.

2-2: نظرة تعريفية عن مفهوم خطر التعاقد

يمثل خطر التعاقد مساءلة مهنية يواجهها أي مدقق عن علاقة تعاقدية تربطه مع وحدة إقتصادية ما تُعدّ محلاً للتدقيق (Rittenberg et al. : 2008 : 95). أو هو خطر تضرر أو فقدان مدقق سمعته المهنية نتيجة تعاقد مع وحدة إقتصادية متجهة نحو الإفلاس أو تقتصر إدارتها للنزاهة" (Whittington & Pany : 2004 : 207). فإذا ما تعرضت أية وحدة إقتصادية لأزمة مالية أدت لإفلاسها عقب إصدار المدقق تقريراً لا يشير لهذه الأزمة، فإن التساؤل المثار هنا يكون حول من

هو المسؤول عن عدم بيان حقيقة ما واجهته الوحدة الاقتصادية؟ تتعلق الإجابة على هذا التساؤل في جانب منها بما نفذ المدقق من عمل وتأثير الضرر بسمعة المدقق المهنية وفقدانه زبائنه.

3. مدخل نظري حول مسؤوليات المدقق

تقع مسؤوليات المدقق ضمن أكثر الموضوعات أهمية في مهنة التدقيق، نظراً لوجود دعاوى قضائية ترفع ضد المدقق، تتهمه بالتقصير في أداء المسؤوليات المهنية، ومطالبته بمبالغ كتعويض عن ذلك (القرشي: 2011: 272).

حددت مسؤوليات المدقق وفقاً لقانون الشركات العراقي ذي العدد (21) لعام 1997 والمعدل عام 2004، في المادة (136)، بالآتي: على المدقق ان يدلي برأيه عن الحسابات الختامية للشركة المساهمة امام هيئتها العامة، وفقاً للمسائل الآتية (قانون الشركات رقم 21: 2004: 49):

1. مدى سلامة حسابات الوحدة الاقتصادية وصحة وعدالة قوائمها المالية ومدى السماح له بالاطلاع على المعلومات التي طلبها عن نشاط الوحدة الاقتصادية.
2. مدى تطبيق الوحدة الاقتصادية للسياسات المحاسبية وخصوصاً فيما يتعلق بمسك الدفاتر والسجلات المحاسبية وعمليات الجرد للموجودات و المطلوبات.
3. مدى دقة وعدالة القوائم المالية عن حقيقة المركز المالي للوحدة الاقتصادية ونتيجة اعمالها من ربح او خسارة نهاية الفترة.

4. مدى تطابق الحسابات مع احكام القانون الساري وعقد الوحدة الاقتصادية.

5. المخالفات الحاصلة لأحكام القانون الساري او عقد الوحدة الاقتصادية (ان وجدت) على الوجه الذي يؤثر في نشاطها او مركزها المالي، مع بيان ما اذا كانت هذه المخالفات قائمة عند تدقيق الحسابات الختامية.

وبينت المادة (12) من نظام ممارسة مهنة تدقيق الحسابات في جمهورية العراق ذي العدد (3) لعام 1999 المعدل، مسؤوليات مسؤولية المدقق بالآتي:

1. الالتزام بالقواعد المهنية التي تقرر السلوك المهني ومعايير الأداء التي يعتمدها المجلس في تنظيم مهنة التدقيق.
2. الالتزام بالمعايير الرقابية (أدلة التدقيق) والصادرة عن مجلس المعايير المحاسبية والرقابية في العراق.

3. مدى تطبيق الوحدة الاقتصادية للسياسات والمعايير المحاسبية وخصوصاً فيما يتعلق بمسك السجلات والدفاتر المحاسبية وجرد الموجودات والمطلوبات.

ونصت المادة (13) تعرض المدقق للمساءلة عند قيامه بإحدى الحالات الآتية أو أكثر:

أ. مخالفة احكام هذا النظام.

ب. مخالفة قواعد السلوك المهني.

ج. رفض الجهات المستفيدة وذات العلاقة لعدد من الحسابات المدققة من المدقق الخارجي خلال سنة واحدة وعلى وفق الضوابط والتعليمات التي يضعها المجلس (نظام ممارسة مهنة مراقبة وتدقيق الحسابات في العراق ذي العدد 3 لعام 1999 المعدل).

تتضمن مسؤوليات المدقق انواعاً عديدة أهمها الآتي:

أولاً: **المسؤولية المهنية:** وتسمى ايضاً مسؤولية تأديبية، وتتمثل بالاتي (الوقاد ووديان: 2010: 60-61)

أ. المسؤولية المهنية عن إكتشاف الاخطاء: أخطاء حسابية، أخطاء فنية، أخطاء إجرائية.
ب. المسؤولية المهنية عن إكتشاف المخالفات النظامية: وتتمثل بمخالفات مالية ومحاسبية، ومخالفات قانونية.

ثانياً: **المسؤولية القانونية:** وتتمثل ببذل المدقق للعناية المهنية عند اداء مهمته تجنباً للتعرض إلى مسؤولية قانونية بدعوى الاهمال او عدم الالتزام بالتعاقدات، فضلاً عن مقاضاته من قبل جهات متضررة (Soltani: 2007: 484)، وهذا متوافق تماماً مع قانون الشركات العراقي ذي العدد (21) لعام 1997 (مسائلة مراقب الحسابات عن صحة البيانات الواردة في تقريره بوصفه وكيلاً عن الشركة في مراقبة وتدقيق حساباتها). وتتضمن المسؤولية القانونية مسؤولية مدنية: إذ تترتب هذه المسؤولية عند وجود ضرر مادي أو معنوي يلحق بإحدى الجهات المستفيدة من القوائم المالية. وتندرج ضمن هذا النوع من المسؤوليات الانواع الآتية (الحسيني: 2011: 292):

أ. المسؤولية التعاقدية: يكون اساس هذه المسؤولية تعاقد المدقق مع الوحدة الاقتصادية. إذ يحدد العقد طبيعة العمل والاجور لقاء الخدمات المقدمة، والالتزامات التعاقدية.

ب. المسؤولية التقصيرية: وتسمى ايضاً بمسؤولية المدقق تجاه الطرف الثالث (مستخدمي القوائم المالية من غير الوحدة الاقتصادية محل التدقيق) وسُميت هكذا لأن الالتزام القانوني تجاه هؤلاء هو عدم الحاق الضرر بهم (تحقق ضرر نتيجة الاعتماد على قوائم مالية مصادق عليها من مدقق)، وبرغم عدم إلزام المدقق تجاه هؤلاء المستخدمين بعقد (Gomez: 2012: 182). وأوضحت المادة (38) من قواعد السلوك المهني لعام 1983 مسؤولية المدقق تجاه الطرف الثالث إذ بينت أن على المدقق الخارجي أن يكون دقيقاً في تقريره وموضوعياً ونزيهاً، ويتوقع بأن بعض التقارير و القوائم المالية المرفقة بها وكذلك الاستشارات التي يقدمها قد تعتمد عليها أطراف ثالثة غير الوحدة الاقتصادية محل التدقيق، أو قد يكون مطلوب منه قانوناً ان يكون حذراً من إحتمال استعمالها، وان أي إهمال مهني قد ينعكس على هذه الأطراف مما قد يمكنهم من مقاضاته. ويُعاقب المدقق عن الضرر الجسيم بالسجن أو بالغرامة المالية او الاثنين حسب درجة المخالفة أو الإهمال.

4. مدخل نظري حول مخاطر أعمال التدقيق

4-1: مفهوم مخاطر اعمال التدقيق

تعددت وتعددت أنشطة الاعمال في ضوء المتغيرات في بيئة الأعمال المعاصرة، مما استوجب التركيز على اتخاذ المدقق قرارات مرتبطة بقبول زبائن جدد، أو الاستمرار مع زبائن حاليين. كما أن ارتفاع حالات التقاضي التي ترفع ضد مكاتب التدقيق، وتزايد المنافسة بينهم، أضفت العديد من التعقيدات على طبيعة تنفيذ مهام التدقيق، وفرضت ضرورة إدخال مخاطر الأعمال عند تقييم قبول أو رفض عملية التدقيق (Beattie, et al.: 2002: p7).

تعرف مخاطر أعمال التدقيق بأنها مخاطر معاناة المدقق أو مكتب التدقيق نتيجة للعلاقة مع الزبون، حتى ولو كان تقرير المدقق صحيحاً (Bushong & Weatherhold: 2001: 16). وتمثل كذلك خسائر أو أضرار يتحملها المدقق نتيجة أداءه عملية تدقيق أو ارتباط Engagement مع زبون بعملية تدقيق، إذ قد يتعرض المدقق لمخاطر الأعمال، ولا يكون ناجماً عن قيامه بعملية تدقيق فاشلة أو لعدم التزامه بالمعايير المهنية والأخلاقية، ولا لعدم سلامة التقرير الذي يعده، إنما بسبب ارتباطه بصورة غير سليمة بتعاقد مهني مع زبون (Housten: 1999: 78).

ويمكن القول انها تمثل احتمال تعرض المدقق لخسائر أو أضرار مادية، وفقدان سمعته المهنية والأخلاقية، نتيجة مواجهته دعاوى قضائية من قبل الغير أو من قبل زبائن المكتب، أو لتوقيع بعض العقوبات أو الجزاءات التأديبية عليه من قبل مكتب المدقق الذي يعمل فيه، أو من قبل أحد الأجهزة التنظيمية بالدولة. وهذا يستدعي من المدقق حصر وتقييد مخاطر الأعمال المرافقة لعملية التدقيق المتعاقد عليها بشكل ملائم.

4-2: العناصر الرئيسية لمخاطر اعمال التدقيق

يظهر تأثير مخاطر الأعمال بالأضرار التي تلحق بالسمعة المهنية للمدقق، وأهمها الآتي:
اولاً: مخاطر ضرر السمعة المهنية: إن الأضرار التي تلحق بسمعة المدقق، نتيجة للتقاضي أو للعقوبات التي تتم بحقه، أو نتيجة كليهما معاً، تعد من محددات جودة أدائه المهني. ويتم النظر إلى سمعة مدقق على أنها بمثابة رأس مال، تحافظ مكاتب التدقيق ذات العلامات التجارية المعروفة عليه وتستثمر فيه (Khurana & Raman: 2004: 480).

ثانياً: مخاطر التعرض لعقوبات: وهي جزاءات (التأنيب، الغرامة، دفع تكاليف معينة، سحب حقوق ممارسة مهنة التدقيق، توقيف مؤقت عن ممارسة المهنة)، مفروضة من قبل هيئات تنظيمية خاصة أو عامة، كما هو الحال في لجنة سوق الأوراق المالية، أو هيئات مهنية، وتسبب هذه العقوبات أضراراً للمدقق، سواء كان ذلك من خلال تحمله لتكاليف إضافية نتيجة القيام بتدقيق نظير، أو من خلال منع قبول المدقق أي زبون (بصورة مؤقتة أو دائمة) من الزبائن الخاضعين لقوانين سوق الأوراق المالية (Brumfield, et al.: 1983: 61). فضلاً عن، مطالبته برد الأتعاب التي

تقاضاها. تؤثر كل تلك الامور في الأتعاب التي قد يحصل عليها المدقق، وعلى سلوكهم، وسمعتهم المهنية، وبالتالي انخفاض الأتعاب التي يحصلون عليها (Wilson & Grimlund: 1990: 52).

ثالثاً: مخاطر التعرض للمقاضاة: تُعد مخاطر مقاضاة المدققين من العوامل الهامة التي تؤثر في التدقيق. وقد ارتفعت حالات مقاضاة المدققين في السنوات الأخيرة بسبب تعرض الشركات المدققة الى أزمات. إذ أن أحد أسباب الدعاوى القانونية ضد المدققين، هو النظر إلى المدققين على أنهم يمتلكون جيوب عميقة Deep Pockets، وأن الأطراف المتضررة تأمل في استرداد كل أو بعض خسائرها منهم (Messier: 2008: 16).

5. تقدير مخاطر أعمال التدقيق بناء على خطر التعاقد

تستدعي طبيعة عمل أية وحدة اقتصادية إدراك وتحديد، وتقييم مخاطر أعمالها من حيث الكلفة، وإحتمالية الحدوث، والآثار المترتبة عنها لغرض تطوير ردود أفعال مناسبة والمعالجة الاستباقية، بما ينعكس ايجاباً على تحسين الاداء وخلق قيمة. تُجز عملية إدارة مخاطر الوحدة وفقاً لفريق متخصص من المهنيين، ضمن ثلاث خطوات (Moeller : 2007: 22).

الخطوة الاولى: تحديد المخاطر. اكتشاف ومعرفة كافة المخاطر المحتملة التي قد تتعرض لها الوحدة، وتتطلب أدوات تحديد المخاطر من قبيل، قوائم الفحص، وورش عمل تقييم المخاطر.

الخطوة الثانية: تقييم المخاطر. قياس وتحليل مخاطر مرتبطة بقرارات إنجاز أهداف الوحدة الاقتصادية لتحديد الأسلوب الأمثل لإدارة هذه المخاطر. وتقدر أهمية المخاطر بأرجحية الحدوث والنتائج المحتملة لحدوث الخطر ومستوى الخطر (عالي، متوسط، منخفض).

الخطوة الثالثة: تحديد الاستجابة للمخاطر. يتم التعامل مع كافة المخاطر، وأن يسمح النظام للإدارة اما بتجنبها، او توزيعها، او تحميلها لطرف ثالث (توزيع المخاطر من خلال التأمين مثلاً).

اما فيما يخص عملية التدقيق، يتم تحليل الخطر وتقديره من قبل المدقق بربط الفقرة بمهام المدقق (كما في الخطوة الثانية آنفاً). إذ يستخرج الاهمية النسبية ل فقرات القوائم المالية لتحديد احتمالية حدوث الخطر، ومعرفة مدى تأثير الخطر على المدقق في حالة كون الفقرة تحتوي على تحريف مادي، ومستوى الخطر المقدر. وكما موضح بالجدول (1) إذ تتضمن كل فقرة من فقرات الجدول ثلاث إختيارات يُؤشر المدقق على واحدٍ منها ليمثل احتمالية الخطر، يأخذ أحدها تقدير مرتفع إذا ما تم إختياره وكان وجوده يرفع احتمالية الخطر، في حين يكون تقدير الاختيار الثاني متوسط وكان وجوده يجعل احتمالية الخطر في موقع يتوسط ما بين المرتفع والمنخفض، بينما يكون التقدير المقابل للاختيار الأخير منخفض إذا ما تم إختياره عوضاً عن أي من الاختيارين السابقين وكان وجوده يجعل احتمالية الخطر منخفضة.

تُصنّف احتمالية حدوث التهديدات والأضرار المترتبة عليها حسبما موضح في الجدول (1) مع تقديم بيان وصفي لتأثير كل مستوى.

جدول (1)

مستويات احتمالية خطر التهديد وتوصيفاتها من وجهة نظر المدقق الخارجي

مستوى الإحتمالية	بيان وصفي للإحتمالية
مرتفع	هناك مصدر للتهديد عالي التخفّر وله قدرة في احداث الضرر على المدقق.
متوسط	هناك مصدر للتهديد مُتخفّر وله قدرة في احداث الضرر على المدقق، ويمكن تخفيف الضرر.
منخفض	هناك مصدر للتهديد يفتر للحافز أو القدرة على احداث الضرر، ويمكن منع الضرر

المصدر: من اعداد الباحثة استنادا الى www.erma-egypt.org.

يُوضّح جدول (2) ضمن نفس السياق تأثير التهديد لثلاث مستويات مع وصف لتأثير كل مستوى.

جدول (2)

مستويات تأثير خطر التهديد وتوصيفاتها من وجهة نظر المدقق الخارجي

مستوى التأثير	بيان وصفي للتأثير
مرتفع	يمكن أن يؤدي الى توقف أو إعاقة عمل المدقق أو يلحق ضررا خطيرا بسمعته أو مصالحه.
متوسط	يمكن أن يؤدي الى تعطل أو الاضرار بأعمال المدقق أو إيذاء سمعته أو مصالحه.
منخفض	يمكن أن يؤدي الى التأثير سلباً في اعمال المدقق أو سمعته أو مصالحه.

المصدر: من اعداد الباحثة استنادا الى www.erma-egypt.org

يُقدّر مستوى الخطر في ضوء علاقة احتمالية حدوث الخطر مع تأثير خطر التهديد بإستعمال مصفوفة موضحة بالجدول (3). على سبيل المثال عند وجود احتمالية مرتفعة للخطر، وفي ظل تأثير مرتفع لخطر صعوبات مالية، فإن تقدير مستوى الخطر يكون مرتفعاً، وهكذا توضع تقديرات لبقية الحالات.

جدول (3)

مصفوفة تقدير مستوى الخطر في ظل علاقة احتمالية خطر التهديد مع تأثير الخطر من

وجهة نظر المدقق الخارجي

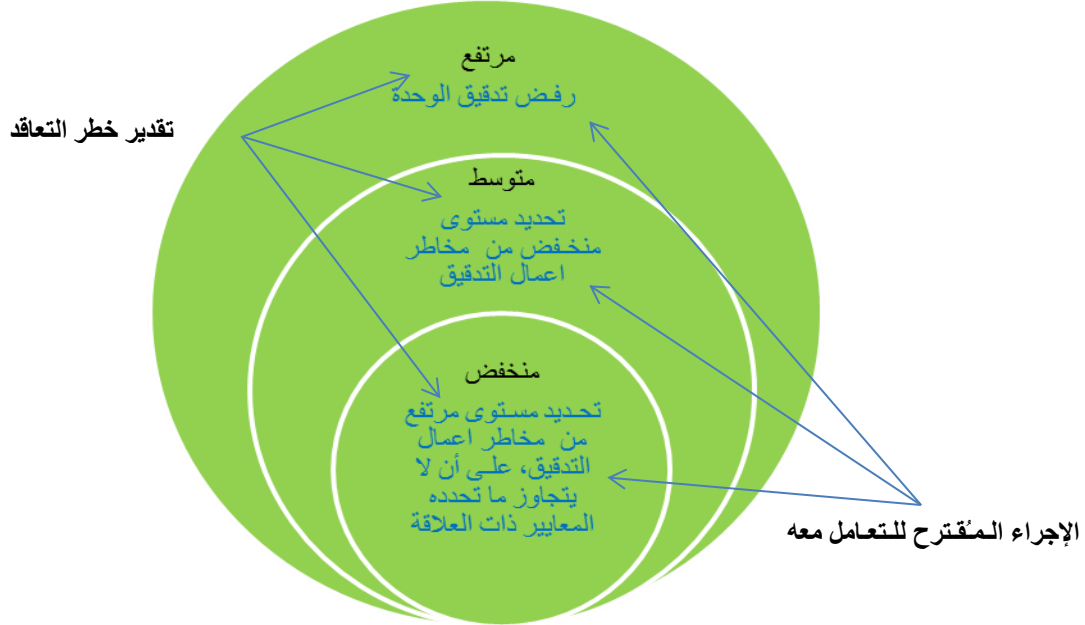
إحتمالية خطر التهديد	تأثير الخطر على المدقق		
	مرتفع	متوسط	منخفض
مرتفع	مرتفع	مرتفع	متوسط
متوسط	مرتفع	متوسط	منخفض
منخفض	متوسط	منخفض	منخفض

المصدر: من اعداد الباحثة استنادا الى www.erma-egypt.org ERMA.

يوضح الشكل (1) تقديرات خطر التعاقد (مرتفع، متوسط، منخفض) والإجراءات المقترحة للتعامل مع الخطر.

شكل (1)

تقدير خطر التعاقد وإجراءات التعامل معه



المصدر: إعداد الباحثة.

6. تحليل وتقدير خطر التعاقد في المصرف عيّنة البحث

تعرض هذه الفقرة تحليلاً لخطر التعاقد الممكن تقديره من قبل المدقق في مصرف الخليج بإعتباره عيّنة لبحث، فضلاً عن تحديد تهديدات الخطر وتوزيعها على المجالات المؤثرة في خطر التعاقد بالنسبة لموجودات ومطلوبات مصرف الخليج وباستعمال بيانات مالية من قوائم المصرف المالية للعام 2016.

تأسس مصرف الخليج التجاري كشركة مساهمة خاصة بموجب شهادة التأسيس المرقمة م.ش/7002، عام 1999 الصادرة من دائرة تسجيل الشركات وفق قانون الشركات رقم (21) لعام 1997 المعدل برأسمال مقداره (600) مليون دينار مدفوع بالكامل. باشر المصرف ممارسة اعماله عن طريق الفرع الرئيس عام 2000، بعد حصوله على اجازة ممارسة الصيرفة الصادر من البنك المركزي العراقي المرقمة ص.أ/9/3/110 عام 2000 وفقاً لاحكام البنك المركزي رقم (64) لسنة 1976.

مجالات مؤثرة في خطر التعاقد للإفصاح المحاسبي عن الموجودات والمطلوبات وحق الملكية يؤثر في خطر التعاقد بالنسبة للإفصاح عن فقرات قائمة ميزانية مصرف الخليج مجالات عديدة يمكن توضيحها من خلال بيان التهديد الذي تمثلته وتحليل خطره. تم تحليل المخاطر وتقديرها على وفق المنهج المعروض في الجداول (1)، (2) ضمن كل فقرة من فقرات القوائم المالية.

التهديد:

يؤدي ضعف هياكل الإبلاغ وعدم كفاية معلوماته إلى التأثير سلباً في قدرة الوحدة الاقتصادية على توصيل معلوماتها حول موجوداتها والالتزامات المترتبة عليها وحقوق مالكيها وبما يؤثر في احتمالات إستمرارها مستقبلاً.

تحليل الخطر

يعرض جدول (4) تقويماً لخطر احتمالية تحريفات مادية في إفصاحات محاسبية عن موجودات، إذ تتراوح احتمالية الخطر وتأثيره بين المرتفع والمنخفض، كما يتراوح مستوى الخطر المقدر بين المرتفع والمنخفض. بلغ عدد فقرات مستوى التقدير المرتفع 7 فقرات، أما الفقرات ذات مستوى التقدير المتوسط فقد بلغت 2 فقرات، في حين كان عدد الفقرات ذات المستوى المنخفض 13 فقرة. يتم التوصل لمستوى الخطر المقدر في ضوء مصفوفة تقدير مستوى الخطر (جدول 5) وكالاتي:

إحتمالية الخطر × تأثير الخطر = مستوى الخطر المقدر
متوسط × متوسط = متوسط

لغرض تحديد احتمالية الخطر إستخرجت الاهمية النسبية للفقرة من خلال ربطها بالموجودات عن طريق معرفة نسبتها إلى إجمالي الموجودات، وبنفس الطريقة معرفة الأهمية النسبية للمطلوبات عن طريق معرفة نسبتها إلى إجمالي أجمالي المطلوبات. وقد إعتبرت إحتمالية الخطر منخفضة في حال بلوغ أهميتها النسبية في حدها الاعلى 2.5 %، وتعد إحتمالية الخطر متوسطة عندما تتراوح أهميتها النسبية ما بين (2.6-6.0) %، وتعد إحتمالية الخطر بمستوى مرتفع عندما تبلغ الاهمية النسبية مقداراً يتجاوز 6 %.

جدول (4)

تقويم خطر إحتمالية التحريفات المادية في الافصاحات المحاسبية عن الموجودات

ت	الافصاح عن الموجودات	مبلغ الفقرة في الميزانية (دينار)	النسبة المئوية الى اجمالي الموجودات	إحتمالية الخطر	تأثير الخطر	مستوى الخطر المقدر
1	نقد في الخزينة	63,821,221,230	7.95%	مرتفع	مرتفع	مرتفع
2	حسابات جارية	101,091,286,126	12.60%	مرتفع	مرتفع	مرتفع
3	بنوك ومؤسسات مصرفية محلية	126,220,333,326	15.00%	مرتفع	مرتفع	مرتفع
4	بنوك ومؤسسات مصرفية خارجية	16,410,405,739	2.00%	مرتفع	مرتفع	مرتفع
5	حسابات جارية مدينة	124,980,938,723	15.58%	مرتفع	متوسط	مرتفع

6	قروض تجارية	159,952,496,571	19.94 %	مرتفع	مرتفع	مرتفع
7	كمبيالات مخصومة	3,308,297,892	4.12 %	متوسط	متوسط	متوسط
8	قروض المشاريع الصغيرة	371,551,563	0.0004 %	منخفض	منخفض	منخفض
9	سلف ممنوحة للموظفين	99,781,375	0.0012 %	منخفض	منخفض	منخفض
10	مخصص خسائر الائتمان (يخفيض)	14,000,000,000	0.01 %	منخفض	منخفض	منخفض
11	فوائد معلقة (يخفيض)	16,937,518,554	0.02 %	منخفض	منخفض	منخفض
12	استثمارات في شركات تابعة	80,300,000,000	10.00 %	مرتفع	متوسط	مرتفع
13	استثمارات في شركات حليفة	2,659,660,402	0.0033 %	منخفض	منخفض	منخفض
14	الموجودات المالية بالقيمة العادلة	12,831,329,734	1.59 %	منخفض	متوسط	منخفض
15	موجودات مالية بكلفة الاطفاء	44,404,597,500	5.50 %	متوسط	متوسط	متوسط
16	موجودات ثابتة	33,817,752,045	4.20 %	متوسط	منخفض	منخفض
17	مشاريع تحت التنفيذ	9,172,742,240	1.14 %	منخفض	منخفض	منخفض
18	ذمم مدينة	19,064,469,485	2.30 %	منخفض	منخفض	منخفض
19	تأمينات لدى الغير	464,082,094	0.0005 %	منخفض	منخفض	منخفض
20	مصاريف مدفوعة مقدما	808,180,376	0.0010 %	منخفض	منخفض	منخفض
21	فوائد مستحقة	2,696,438,993	0.0033 %	منخفض	منخفض	منخفض
22	موجودات اخرى	709,317,559	0.0008 %	منخفض	منخفض	منخفض
	إجمالي الموجودات	802,002,034,419	100 %			

المصدر: اعداد الباحثة

تم تقدير الفقرات ذات الطبيعة النقدية عند المستوى الاعلى (المرتفع) من حيث احتمالية الخطر وتأثير الخطر باعتبار هذه الفقرة ذات مخاطر ضمنية عالية وأهمية نسبية كبيرة وفقاً لما تؤكد عليه الهيآت المهنية للتدقيق.

جدول (5)

تقويم خطر احتمالية التحريفات المادية في الإفصاحات المحاسبية عن المطلوبات

ت	الإفصاح عن المطلوبات	مبلغ الفقرة في الميزانية (دينار)	النسبة المئوية الى اجمالي المطلوبات	إحتمالية الخطر	تأثير الخطر	مستوى الخطر المقدر
1	حسابات جارية تحت الطلب	19,813,4476,527	40.00 %	مرتفع	مرتفع	مرتفع
2	ودائع التوفير	196,502,055,431	40.00 %	مرتفع	مرتفع	مرتفع
3	ودائع الاجل	32,564,312,406	06.00 %	مرتفع	مرتفع	مرتفع
4	تأمينات مقابل خطابات الاعتماد	34,887,680,296	07.00 %	مرتفع	مرتفع	مرتفع
5	تأمينات مقابل خطابات الضمان	9,396,221,815	01.90 %	منخفض	متوسط	منخفض
6	تأمينات اخرى	2,120,000	0.0004 %	منخفض	منخفض	منخفض
7	شيكات بنكية مصدقة	2,360,217,163	0.004 %	منخفض	متوسط	منخفض
8	ذمم دائنة	5,842,069,164	01.20 %	منخفض	منخفض	منخفض
9	فوائد مستحقة	568,405,749	0.0017 %	منخفض	منخفض	منخفض
10	استقطاعات من منتسبين لصالح الغير	87,867,220	0.0001 %	منخفض	منخفض	منخفض
11	مبالغ مقبوضة لقاء تسجيل الشركات	625,550,000	0.0001 %	منخفض	منخفض	منخفض
12	مطلوبات اخرى	297,569,257	0.0006 %	منخفض	منخفض	منخفض
	إجمالي المطلوبات	484,288,250,146				

المصدر: اعداد الباحثة

تحليل الخطر

من خلال العرض السابق لجدول (5)، يمكن القول كانت احتمالية الخطر وتأثير الخطر يتراوح بين المرتفع والمنخفض. أن مستوى الخطر المقدر بين المستوى المرتفع والمستوى المنخفض، عدد الفقرات ذات مستوى التقدير المرتفع 4 فقرات، ولم تؤثر فقرات ذات مستوى متوسط من التقدير، في حين كان عدد الفقرات ذات المستوى المنخفض 8 فقرة.

(6)

تقويم خطر احتمالية التحريفات المادية في حقوق المساهمين

ت	الافصاح عن حقوق المساهمين	مبلغ الفقرة في قائمة الدخل (دينار)	النسبة المئوية من اجمالي حقوق المساهمين	إحتمالية الخطر	تأثير الخطر	مستوى الخطر المقدر
1	رأس المال	300,000,000,000	96.21 %	منخفض	متوسط	منخفض
2	احتياطي اجباري	9,172,058,163	1.14 %	منخفض	مرتفع	متوسط
3	احتياطيات اخرى	696,004,153	0.09 %	منخفض	مرتفع	متوسط
4	احتياطي القيمة العادلة	(6,336,529,645)	0.79 %	منخفض	مرتفع	متوسط
5	ارباح مدورة	14,202,251,602	1.77 %	منخفض	متوسط	منخفض
	اجمالي حقوق المساهمين	317,733,784,273				

تحليل الخطر

من خلال العرض السابق لجدول (6)، يمكن القول كانت احتمالية الخطر وتأثير الخطر يتراوح بين المرتفع والمنخفض. أن مستوى الخطر المقدر بين المستوى المتوسط والمنخفض، ولم تؤثر فقرات ذات مستوى مرتفع من التقدير، عدد الفقرات ذات مستوى التقدير المتوسط 3، في حين كان عدد الفقرات ذات المستوى المنخفض 2 فقرة.

المجالات المؤثرة في خطر التعاقد بالنسبة للافصاحات المحاسبية عن الايرادات والمصروفات
يؤثر في خطر التعاقد بالنسبة للإفصاح عن الايرادات والمصروفات مجالات عديدة يمكن توضيحها من خلال بيان التهديد الذي تمثله وتحليل خطره.

التهديد:

- عندما تكون هياكل الإبلاغ المالي ضعيفة، تتأثر قدرة الوحدة الاقتصادية على توصيل معلوماتها عن الإيرادات والمصروفات مما يؤدي لعدم كفاية معلومات إتخاذ قرارات تشغيلية وبما يؤثر في نموها وإستمرارها مستقبلاً.
- يرفع عدم كفاية سياسات التوثيق من خطر وجود ممارسات تشغيلية غير مصرح بها بما يشكل صعوبة في المحافظة على صحة المعلومات المالية.

جدول (7)

تقويم خطر احتمالية التحريفات المادية في الايرادات

ت	الافصاح عن الايرادات	مبلغ الفقرة في قائمة الدخل (دينار)	النسبة المئوية الى صافي الدخل	إحتمالية الخطر	تأثير الخطر	مستوى الخطر المقدر
1	فوائد القروض والكمبيالات	3,091,343,641	52.66 %	مرتفع	مرتفع	مرتفع

2	فوائد الحسابات الجارية المدينة	14,321,606,344	243.9 %	مرتفع	مرتفع	مرتفع
3	موجودات مالية بالتكلفة المطفأة	567,187,808	9.66 %	مرتفع	متوسط	مرتفع
4	فوائد قروض المشاريع الصغيرة والمتوسطة	16,985,600	2.89 %	متوسط	منخفض	منخفض
5	عمولة حوالات بنكية دائنة	2,052,097,028	34.96 %	مرتفع	مرتفع	مرتفع
6	عمولات الاعتمادات	5,194,072,544	88.47 %	مرتفع	مرتفع	مرتفع
7	عمولات خطابات الضمان	3,444,041,272	58.66 %	مرتفع	مرتفع	مرتفع
8	عمولات اخرى	1,381,782,115	23.54 %	مرتفع	مرتفع	مرتفع
	إجمالي الإيرادات	30,069,116,352				

تحليل الخطر

يعرض جدول (7) تقويماً لخطر احتمالية تحريفات مادية في إفصاحات محاسبية عن الإيرادات، إذ تتراوح احتمالية الخطر وتأثيره بين المرتفع والمنخفض، كما يتراوح مستوى الخطر المقدر بين المرتفع والمنخفض. بلغ عدد فقرات مستوى التقدير المرتفع 7 فقرات، ولم تؤثر فقرات ذات مستوى متوسط من التقدير، في حين كان عدد الفقرات ذات المستوى المنخفض 1 فقرة.

جدول (8)

تقويم خطر احتمالية التحريفات المادية في المصاريف

ت	الافصاح عن المصاريف	مبلغ الفقرة في قائمة الدخل (دينار)	النسبة المئوية الى صافي الدخل	إحتمالية الخطر	تأثير الخطر	مستوى الخطر المقدر
1	فوائد التوفير	8,945,976,663	52.38 %	مرتفع	مرتفع	مرتفع
2	فوائد الاقتراض الداخلي	80,042,769	1.36 %	منخفض	منخفض	منخفض
3	فوائد الودائع الثابتة	1,292,004,601	22 %	مرتفع	متوسط	مرتفع
4	عمولات مدينة	10,292,138,443	175.31 %	مرتفع	مرتفع	مرتفع
5	الرواتب ومنافع وعلاوات	6,475,073,226	110.29 %	مرتفع	مرتفع	مرتفع
6	مساهمة المصرف في الضمان	320,796,758	5.46 %	متوسط	منخفض	منخفض
7	مصاريف حماية امنية	2,047,325,168	34.87 %	مرتفع	متوسط	مرتفع
8	ضرائب ورسوم	1,786,122,379	30.42 %	مرتفع	متوسط	مرتفع
9	اعلانات	1,685,934,760	28.72 %	مرتفع	متوسط	متوسط
10	اتصالات الانترنت	972,259,340	16.56 %	مرتفع	متوسط	مرتفع
11	ايجارات وخدمات	577,807,992	9.84 %	مرتفع	متوسط	مرتفع

12	خدمات مهنية واستشارية	579,425,000	9.87 %	مرتفع	متوسط	مرتفع
13	اجور تدقيق حسابات	91,000,000	1.55 %	منخفض	منخفض	منخفض
14	اجور تجهيز	535,393,803	9.12 %	مرتفع	متوسط	مرتفع
15	اشتراكات ورسوم	394,502,767	7.72 %	مرتفع	متوسط	مرتفع
16	تأمين	385,132,000	6.56 %	مرتفع	متوسط	مرتفع
17	صيانة	126,699,397	2.16 %	منخفض	منخفض	منخفض
18	سفر وايفاد	119,612,626	2.04 %	منخفض	منخفض	منخفض
19	ماء وكهرباء	197,388,799	3.36 %	متوسط	منخفض	منخفض
20	قرطاسية	62,064,593	1.06 %	منخفض	منخفض	منخفض
21	خدمات قانونية	59,219,333	1.02 %	منخفض	منخفض	منخفض
22	وقود وزيوت	99,336,750	1.69 %	منخفض	منخفض	منخفض
23	ضيافة	29,026,032	0.49 %	منخفض	منخفض	منخفض
24	اجور نقل	46,683,898	0.79 %	منخفض	متوسط	منخفض
25	اجور تدريب العاملين	6,623,000	0.11 %	منخفض	منخفض	منخفض
26	خدمات اخرى	181,681,879	3.09 %	متوسط	متوسط	متوسط
	اجمالي المصاريف	26,222,697,650				

يعرض جدول (8) تقويماً لخطر احتمالية تحريفات مادية في إفصاحات محاسبية عن المصروفات، إذ تتراوح احتمالية الخطر وتأثيره بين المرتفع والمنخفض، كما يتراوح مستوى الخطر المقدر بين المرتفع والمنخفض. بلغ عدد فقرات مستوى التقدير المرتفع 12 فقرات، اما الفقرات ذات مستوى التقدير المتوسط فقد بلغت 2 فقرات، في حين كان عدد الفقرات ذات المستوى المنخفض 12 فقرة.

كنتيجة لهذا التحليل الذي أنجزته الباحثة، يمكن القول أن أخذ مصالح المستخدمين الخارجيين المعتمدين على القوائم المالية كمصدر للمعلومات بالحسبان عند التعاقد، يعزز من دور المدقق في حماية تلك المصالح باعتباره جهة محايدة مؤهلة لإصدار أحكام مهنية بشأن تلك القوائم. فضلاً عن حماية نفسه مما يُحتمل أن يواجهه من اتهامات بالتقصير من قبل المستخدمين الخارجيين كنتيجة للفجوة بين ما هو متوقع من أداء تدقيقي وبين الأداء المهني الفعلي أي فجوة التوقع. إذ يكون سعي المدقق منصّباً على تقليص هذه الفجوة وجعلها عند أضيق نطاق ممكن وبما يُبقي خطر التعاقد عند حدوده الدنيا.

بناءً على ما تقدم يمكن للمدقق تقدير خطر التعاقد بمستوى منخفض لِعَيِّنة البحث (مصرف الخليج) وقبول مستوى مرتفع من مخاطر أعمال التدقيق.

7. الاستنتاجات والتوصيات

يعرض هذا القسم من البحث أهم الاستنتاجات التي توصلت إليها الباحثة والتوصيات المقابلة لها.

7-1 الاستنتاجات

1. يمكن أن يُنظر للمدقق من قبل مستخدمي التقارير المالية على أنه حَكَمٌ مهني مستقل يتم الاستناد لرأيه عند اتخاذ القرارات. وبالتالي فإن هؤلاء المستخدمين سوف يحملون المدقق تبعات القرارات الخاطئة التي تتخذ استناداً إلى قوائم مالية محرفة مادياً. وهذا ما أصبح يطلق عليه خطر التعاقد.

2. في ضوء التحليل الميداني لبيانات مصرف الخليج ظهر تقويم خطر احتمالية التحريفات المادية في الإفصاحات المحاسبية كالآتي:

أ- بالنسبة للموجودات، مستوى التقدير المرتفع 7 فقرات، مستوى متوسط من التقدير 2 فقرة، مستوى التقدير المنخفض 13 فقرة.

ب- أما تقويم خطر احتمالية التحريفات المادية في الإفصاحات المحاسبية عن المطلوبات مستوى التقدير المرتفع 4 فقرات، ولم تؤثر فقرة بمستوى متوسط من التقدير، بينما بلغ عدد حالات مستوى التقدير المنخفض 8 فقرة.

ج- في حين كان خطر احتمالية التحريفات المادية في الإفصاحات المحاسبية عن حقوق الملكية، مستوى التقدير مستوى متوسط من التقدير 3 فقرة، مستوى التقدير المنخفض 2 فقرة. اما الإيرادات والمصروفات فكانت كالآتي:

إ- حول تقويم خطر احتمالية التحريفات المادية في الإفصاحات المحاسبية عن الإيرادات، مستوى التقدير المرتفع 7 فقرات، ولم تؤثر فقرات ذات مستوى متوسط من التقدير، في حين كان عدد الفقرات ذات المستوى المنخفض 1 فقرة.

ب- حول تقويم خطر احتمالية التحريفات المادية في الإفصاحات المحاسبية عن المصروفات، بلغ عدد فقرات مستوى التقدير المرتفع 12 فقرات، اما الفقرات ذات مستوى التقدير المتوسط فقد بلغت 2 فقرات، في حين كان عدد الفقرات ذات المستوى المنخفض 12 فقرة.

3. لقد تم تقدير الفقرات ذات الطبيعة النقدية عند المستوى الأعلى من حيث احتمالية الخطر وتأثير الخطر كون هذه الفقرة ذات مخاطر وأهمية نسبية عالية، في ضوء ما تؤكد عليه الهيئات المهنية.

4. . تبقى حدود تقدير مخاطر أعمال التدقيق من حيث جوهرها دالة لدرجة إحساس المدقق بالخطر ولنمط التعامل المفضل لديه تجاهه (متحفظ، أو مغامر، أو متقبل لمستوى معين من الخطر).

7-2 التوصيات

1. في ضوء الدراسة الميدانية، تعتقد الباحثة بضرورة وضع تقدير لخطر التعاقد، وعلى غرار ما تم تطبيقه في الإفصاحات المحاسبية عن الموجودات والمطلوبات وحقوق المساهمين. الإفصاحات

المحاسبية للايرادات والمصروفات مع إمكانية تعميمها على جميع الأنشطة التدقيقية المنفذة في أية وحدة إقتصادية.

2. توعية المدققين العراقيين بأهمية تقويم احتمالية خطر التحريفات المادية في الافصاحات المحاسبية الخاصة بفقرات القوائم المالية.

3. ضرورة اخذ مخاطر التعاقد في الاعتبار لحماية المدقق لنفسه مما يُحتمل أن يواجهه من اتهامات بالتقصير من قِبل المستخدمين الخارجيين كنتيجة للفجوة بين ما هو متوقع من أداء تدقيقي وبين الأداء المهني.

4. تقليص حجم فجوة التوقعات وجعلها عند أضيق نطاق ممكن وبما يُبقي خطر التعاقد عند حدوده الدنيا.

8. المصادر

8-1 المصادر العربية:

أ- القوانين والتشريعات والوثائق الرسمية:

1. جمهورية العراق، وزارة العدل، نظام ممارسة مهنة مراقبة وتدقيق الحسابات في العراق رقم (3) لسنة 1999 المعدل، صحيفة الوقائع العراقية، العدد 3807 في 2000/1/3.
2. جمهورية العراق، قانون الشركات المعدل رقم (21)، 2004.
3. التقارير السنوية لمصرف بغداد للعامين 2015-2016

ب- الكتب:

4. رمضان زياد، (1998)، " مبادئ الاقتصاد المالي والحقيقي"، دار وائل، عمان.
5. القرشي، اياد رشيد، (2011) "التدقيق الخارجي منهج عملي نظرياً وتطبيقياً"، دار المغرب للطباعة والنشر، بغداد.
6. الوقاد، سامي محمد، لؤي محمد وديان، (2010)، "تدقيق الحسابات"، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، عمان.

ج- المجلات:

7. الحسيني، هدى خليل، (2011) "مسؤولية مراقب الحسابات"، بحث في مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، العدد 28.

8-2 المصادر الأجنبية: A. Books

1. Boynton, William C., Raymond N. Johnson, and Walter G. Kell, (2001), Modern Auditing, John Wiley & Sons, Inc., (7th ed.).
2. Jorion, Phillippe, Sarkis J. Khoury. (1996), Financial Risk Management Domestic and International Dimensions, Blackwell Publishers.

3. Messier Jr., William F., Steven M. Clover, and Douglas F. Prawitt, (2008), Auditing and Assurance Services: A Systematic Approach, McGraw-Hill Companies, Inc., (5th edition).
4. Moeller, Robert R., (2007), Understanding The New Integrated ERM Framework, John Wiley & Sons, Inc.
5. Pickett, K .H .Spencer, (2005), The Essential Hand book of Internal Auditing, John Wiley & Sons Inc. E- book.
6. Rittenberg, Larry E., and Bradley J. Schwieger, (2001), Auditing: Concepts for A Changing Environment, Harcourt, Inc., (3rd ed.).
7. Soltani, Bahram, (2007)"Auditing: an international approach", 1st edition, Pearson Ltd.
8. Gomez, Clifford, (2012) "Auditing and assurance: theory and practice", PHI Ltd, New delhi, India.
9. Whittington, O. Ray, and Kurt Pany, (2004), Principles of Auditing and Other Assurance Services, McGraw – Hill / Irwin, Inc., (14th ed.).

B.Periodicals:

10. Beattie, Vivien, Stella Fearnley, Richard Brandt .(2002). “Auditor Independence and Audit Risk in the UK: A Reconceptualisation”, Working Paper, University of Stirling and University of Portsmouth.
- 11.Brumfield, C. A., Elliott, R. K., Jacobson, P. D. (1983). Business R risk and the Audit Process. Journal of Accountancy April.
- Bushong, J., Weatherhold, D., (2001)12., Accounting and Auditing, Ohio CPA Journal, Vo.59. Issue 3, July.
13. Housten, W. Richard, (1999). the effects of fee pressure and client risk on audit seniors, time budget decisions, Auditing: A Journal of Practice &Theory, Vol. 18, No, 2.
14. Khurana, I., and Raman, K., (2004), “Litigation Risk and the Financial Reporting Credibility of Big 4 versus Nom-Big 4 Audits: Evidence from Anglo-American Countries”, The Accounting Review, Vol. 79, No. 2.
- 15.Wilson, T., and R. Grimlund, (1990), "An examination of the importance of an auditor's reputation", Auditing: A Journal of Practice and Theory, Spring.

C. Foreign Dissertations and Thesis

16. Egyptian Risk Management Association (ERMA)<https://www.theirm.org>